



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٣ / رجب / ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨ / ٧ / ٢ م برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و انور طه محمد و انور احمد بايان و محمد صائب التفتيشي و عيود صالح التميمي و ميخائيل شمسون قس كور كيس و حسين أبو ائمن المأثورين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المميز / السيد وزير الداخلية / إضافة لوظيفته  
المميز عليه / قرار محكمة القضاء الإداري

#### الإلغاء :

أصدرت محكمة القضاء الإداري قرارها المرقم ٥٠ / قضاء إداري / ٢٠٠٨ والمؤرخ ٢٨ / ١ / ٢٠٠٨ القاضي بإلغاء الفقرة ( ٤ ) من الأمر الإداري ت ق / ٢٠ / ٧٠ في ٢٥ / ٢ / ٢٠٠٦ الصادر من المدعي عليه ( المميز ) وزير الداخلية / إضافة لوظيفته المتضمن بحالة المدعي ( المميز عليه ) على التقاعد وإلزام المدعي عليه / إضافة لوظيفته بإعادة المدعي إلى وظيفته مع تحيئه مصاريف الرسم المدفوع وأصدرت المحكمة قرارها المذكور بعد إحالة الدعوى إليها من الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة بعدد ٢٢ / تضباط / ٢٠٠٨ في ١٤ / ٢ / ٢٠٠٨ والتي تبين ان القرار محل تظعن صادر من المدعي عليه هو ليس من اختصاص مجلس الضباط العام

(٣-١)



الذي اصدر حكمه النهائي بتاريخ ٢٢ / ٨ / ٢٠٠٧ والذي تم تمييزه أمام الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة ، وإنما من اختصاص محكمة القضاء الإداري لأنه قرار إداري وعليه أحيلت الدعوى لتتظر فيها حسب الاختصاص الوظيفي ولعدم قناعة المدعي عليه / إضافة لتوظيفته بالقرار فقد سار إلى الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١١ وللأسباب المبينة في الثلاثة.

#### القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الحكم المميز كان قد صدر من محكمة القضاء الإداري غيابياً بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٨ وقد تبلغ به التمييز/إضافة لتوظيفته بتاريخ (٢٠٠٨/٥/١١) وان المدعي عليه/إضافة لتوظيفته طعن به بواسطة وكيله ودفع قرسوم القاتوني عن طعنه التمييزي بتاريخ (٢٠٠٨/٦/١١) وحيث ان مدة الطعن هي ثلاثون يوماً من تاريخ التبليغ بالحكم استناداً لأحكام المادة (٧/ثانياً) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥ لسنة ١٩٧٩) فتكون مدة الطعن قد انتهت بتاريخ (٢٠٠٨/٦/١٠) وبذلك يكون الطعن التمييزي واقعاً خارج المدة القانونية ، وحيث ان المدد المعينة لمراجعة طرق الطعن في الأحكام والقرارات حكومية يترتب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق بالطعن ونقض المحكمة من تلقاء نفسها يرد عرضة الطعن إذا حصل بعد انقضاء المدد القانونية استناداً للمادة (١٧١) من قانون المرافعات

(٢-٢)



المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، لذا قرر رد الطعن التمييزي شكلاً  
نوعه خارج المدّة القانونية مع تحصيل العميز/إضافة لوظائفه رسم  
التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٣/رجب/١٤٢٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٧/٧ م .

الرئيس  
مدحت محمود

العضو  
فاروق محمد السايدي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
اكرم م. محمد

العضو  
اكرم احمد بيان

العضو  
محمد صالح النجيبدي

العضو  
عيوب صالح التميمي

العضو  
مبختاير شعمون فيس كورخيس

العضو  
حسين ابو التميم